



الضوابط الشرعية لمنتجات شركة الراجحي المالية (البحوث والدراسات)



البحوث والدراسات

تقدم الشركة بحوثاً ودراسات مالية واقتصادية لأسواق المال المحلية والعالمية وأسواق السلع الأساسية، وتنشرها في الصحف والمواقع ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها بغرض زيادة الوعي لدى المستثمرين بأحداث السوق واتجاهاته.

نبذة عن البحوث والدراسات:

تتولى إدارة البحوث إعداد التقارير والدراسات بأنواعها، وفقاً لمبادئ التحليل الفني واستقراء الأوضاع الاقتصادية والسياسية المحلية والعالمية ومتابعة أخبار الشركات وإصدار التوصيات المناسبة لذلك. وتختلف البحوث والتقارير بحسب الغرض منها فقد تتم الدراسة لشركة بعينها، وقد تكون لقطاع محدد في السوق، وقد تكون للسوق المالية بقطاعاتها المتنوعة، كما تعد الإدارة تقارير اقتصادية لدولة بعينها أو للاقتصاد العالمي عموماً.

أنواع البحوث:

إدارة البحوث عدد من التقارير والدراسات ومنها:

1. بحوث الأسهم وتنقسم إلى قسمين:
 - أ. تقارير تتعلق بقطاعات معينة ككل بشكل جماعي تضم شركات القطاع وتبحث العوامل المؤثرة في عدة شركات تدرج تحت قطاع واحد.
 - ب. تقارير تبحث في أسهم فردية بحد ذاتها تصدر في فترات متفاوتة لبيان حال تلك الشركة وتفصيلها ومدى جدوى الاستثمار فيها ونحو ذلك.
2. بحوث الاقتصاد: وتنقسم إلى قسمين:
 - أ. تقارير الاقتصاد السعودي: وتبحث في الجوانب الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد في السوق السعودي وأهم المتغيرات والأحداث والمستجدات الاقتصادية.



البحوث والدراسات

ب. تقارير الموازنة السعودية: وتبحث في الجوانب الاقتصادية المتعلقة بالميزانية السعودية من حيث الإيرادات وجوانب الإنفاق وأهم المتغيرات والأحداث والمستجدات حول الموازنة السعودية

3. بحوث الاستثمار: وهي بحوث تتناول جوانب استثمارية متعددة، كالتغير في أسعار النفط والعوامل المؤثرة عليه وتقارير مرتبطة بالسوق السعودي تتناول الأحداث والمستجدات المؤثرة على السوق السعودي بشكل عام.
4. التقارير اليومية لأسواق الأسهم: وهي تقارير تبين واقع سوق الأسهم السعودية والأسواق العالمية.

الضوابط الشرعية:

1. على الشركة أن تعتمد في دراساتها على المبادئ الفنية والواقعية المؤثرة التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
2. على الشركة تجنب استخدام العبارات الاقتصادية والمالية المخالفة للشريعة الإسلامية.
3. على الشركة أن تقتصر في توصياتها بزيادة المراكز على الشركات الموافقة للضوابط الشرعية الصادرة بشأن المتاجرة والاستثمار في الأوراق المالية.
4. لا يجوز للشركة استخدام تلك التقارير لأغراض غير مشروعة كإعداد تقارير الغرض منها رفع سعر سهم بقصد تحقيق ربح للشركة أو أحد عملائها.
5. للشركة أن تتقاضى عمولات على إجراء الدراسات والبحوث ونشرها.